

قراءة في الجلسة العادية المنعقدة في 6 مارس 2018

المجلس أقر قوانين «الجيش» و«محكمة الأسرة» و«صندوق المشروعات» و«حظر تعارض المصالح»



الغائب يترأس إحدى الجلسات

أحمد والشعب الكويتي بمناسبة ذكرى العيد الوطني والتحرير، متمنين الدور المحوري لسمو الأمير في راب الصدع الخليجي. وأكدوا أن ظاهرة البطالة تفتتت في البلاد ويجب القضاء عليها وإيجاد فرص عمل للكويتيين، مطالبين بتمديد عمل اللجنة لإنجاز تقريرها في شأن قضية البطالة. وفي شأن ظاهرة انتحار شباب من (البدون) أكد نواب أن دستور الكويت لا يميز بين فئة وأخرى فالكل سواسية، مطالبين بالنظر إلى تلك الفئة وعدم تهيمشها والعمل على حصولها على حقوقها في إطار القانون.

الأسئلة

ناقش المجلس عدداً من الأسئلة النيابية وردد نواب الوزراء عليها، منها سؤالاً للنائب د. وليد الطبطبائي موجهاً إلى وزير الصحة عن إجراءات وشروط منح بطاقة عافية وتوجه المواطنين إلى القطاع الخاص.

ورد وزير الصحة الشيخ باسل الحمود أنه لا يتم توجيه المواطنين إلى القطاع الخاص وأن بطاقة عافية لا تمنح إلا للمتقاعدين.

و ناقش المجلس سؤالاً من النائب محمد المطير موجهاً إلى وزير الكهرباء عن استعدادات الوزارة لمواجهة مشكلة زيادة الاحمال الكهربائية وعدم صرف رواتب العاملين في المحطات منذ 8 أشهر.

استعرض المجلس سؤالاً من النائب د.جمعان الحريش موجهاً إلى وزير الداخلية عن التشويش على الهوائيات في السجن المركزي. وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح أن (الداخلية) بصدد بناء سجن جديد لتخفيف الضغط على السجون وترحيل المساجين الأجانب إلى دولهم، تاقياً وجود أجهزة تشويش على المكالمات الهاتفية في السجن المركزي.

استعرض المجلس سؤالاً من النائب خالد العتيبي موجهاً إلى وزير الصحة السابق عن رؤية الوزارة تجاه بناء المستشفيات والمراكز الصحية في محافظتي مبارك الكبير والأحمدي.

وأفاد وزير الصحة بأن الوزارة بصدد إنشاء مستشفى على مساحة 80 ألف متر مربع في مدينة صباح الأحمد ومستشفى لأمومة، لافتاً إلى أن هناك مشروعاً لتطوير مستشفى العedan بسعة 800 سرير في طور التصميم.

و وافق المجلس على رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لتولي سموه ولاية العهد.

كما استعرض المجلس رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة نجاح فعاليات (مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق) الذي استضافته دولة الكويت خلال الفترة من 12 إلى 14 فبراير 2018.

و ناقش المجلس رسالة من رئيس لجنة الإحلال وأزمة التوظيف يطلب فيها الموافقة على تمديد عمل اللجنة إلى يوم 29 مايو 2018 وذلك لتقديم تقريرها عن طلي المناقشة المقدم من بعض الأعضاء في شأن قضية البطالة في البلاد.

و ناقش المجلس رسالة من رئيس لجنة حقوق الإنسان يطلب فيها تكليف اللجنة التحقيق في الحوادث المتكررة لحاولات الانتحار من قبل المقدمين بصورة غير قانونية (البدون) والوقوف على أسبابها وآثارها وكيفية معالجتها ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان بهذا الشأن.

وهنا نواب خلال المناقشة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف

و وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الدولة لشؤون الإسكان ووزارة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري تطلب فيها موافقة المجلس على تمديد مدة الرد على الأسئلة الموجهة إليها من عدد من النواب لمدة أسبوعين عملاً بالمادة (124) من اللائحة الداخلية.

و وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرأة تطلب فيها منح اللجنة أجراً إضافياً مدته شهر حتى تتمكن من استكمال دراسة التقرير رقم (19) للجنة شؤون الإسكان بشأن موضوع المرأة وإسكانها.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المتعلق بزراعة أشجار (الكوناكارس) إلى لجنة البيئة للاختصاص.

و أحال المجلس الاقتراح برغبة المتعلق بتخصيص أراض في كل محافظة لبناء وحدات صناعية صغيرة توزع على الشباب إلى لجنة (بيئة الأعمال) للنسب بنفسه.

و وافق المجلس على رسالة من رئيس اللجنة التعليمية يطلب فيها تمديد عمل اللجنة في شأن تكليفه التحقيق في حادثة وفاة الطالب عيسى اللوشي وحادثة الطالب في استراليا والحوادث المشابهة لحين الانتهاء من إعداد تقريرها.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة العراض والشكاوى يطلب فيها مخاطبة الحكومة لإصدار توجيهاتها للوزارات بضرورة حضور الوزير المختص أو أحد وكلائه على الأقل اجتماعات اللجنة لكي يتسنى لها ممارسة عملها بطريقة فعالة.

و وافق المجلس على رسالة من رئيس اللجنة المالية يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المقدم من النائب د. محمد الحويطة بشأن العمل على تخصيص بدل إشراف للتوجيه الفني للخدمة الاجتماعية والنفسية إلى اللجنة التعليمية للاختصاص.

و وافق المجلس أيضاً على رسالة من رئيس اللجنة المالية يطلب فيها إحالة موضوع الحالة

الاقتصادية وتغليب الإيرادات غير النفطية.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح إن ما يطرح هو برنامج تنفيذي وليس تشريعاً وبالتالي لا يتطلب تصويت المجلس.

وأضاف الصالح أن أهم النقاط فيه تعنى بالمحافظة على المستوى المعيشي للمواطن وخلق بيئة مستدامة، لافتاً إلى أن الحكومة ستطلق خلال أيام موقعها الإلكتروني (استدامة) والذي سيضم كل المشاريع

وأوضح وزير المالية نايف الجحرف أن البرنامج التنفيذي ينصب على ضبط الميزانية العامة للدولة ويهدف إلى الحفاظ على سقف العجز بـ 3 مليارات ببلوغ السنة المالية 2020/2021.

ومن جهتها أشارت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصباح إلى أن البرنامج يهدف إلى أن يشكل القطاع الخاص 58 بالمئة

من الناتج المحلي في 2020 / 2021 والتركيز على الاستثمار الأجنبي وتوزيع القطاعات في الاستثمارات كافة.

وقال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان إن الكويت وصلت إلى المركز 102 عالمياً في مؤشر تحسين بيئة الأعمال بفضل

تبسيطة العمل وتأسيس الشركات التجارية وعمل معايير واضحة لتخصيص الأراضي وتسهيل مرور السلع والركاب عبر الحدود

وإعادة الخدمات الحكومية الإلكترونيّة. وأكد النواب تحفظهم على برنامج الحكومة للاستدامة الاقتصادية والمالية وطلبوا بأن يكون هناك قرار سياسي بالإصلاح الاقتصادي

بالكويت. وذكروا أن ما عرضته الحكومة عبارة عن بيان شكلي ومكرر لا يمكن حسابها عليه ولا إبداء الرأي فيه، مؤكداً أنه إذا صدرت توصية

بشأنه فهي غير ملزمة. وعبر النواب عن مخاوفهم من أن يؤدي هذا البرنامج إلى المساس بالمستوى المعيشي للمواطن وتحصيل الرسوم من محدود الدخل فقط.

وأفادوا أن الخطة المعروضة حالة وليست حقيقية، والحكومة ليست جادة في تحقيق هذه الرؤية، والدليل أنها تتضمن تحصيل إيرادات

الدولة والتي من المفترض أن يتم تحصيلها مباشرة دون رؤية وخطط.

وبعد الانتهاء من المناقشة قدم النواب محمد الدلال و علي الدقباسي وعبد الوهاب الباطين وعسكر العنزي وأسامة الشاهين ود.عادل الدمي ود.وليد الطبطبائي وحمدان العازمي وشعب الموزين 6 توصيات ولكن لم يتم التصويت عليها في الجلسة لعدم توفر

التصايب.

من اطراف الدعوة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أقر مجلس الأمة المداولة الثانية على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 14/02/2018م، (التقرير الأول للجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 47 عضواً وعدم موافقة عضو واحد، وأحال المجلس

و تشير أبرز مواد التعديل إلى تثبيت قيمة الرسوم الإدارية على كل عقد للاقتراض من صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بـ 2 بالمئة تدفع لمرة واحدة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

و أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان في كلمة له عقب الانتهاء من التصويت على مشروع القانون إن جميع الملاحظات التي أبدتها النواب

ستؤخذ بعين الاعتبار مشدداً على أن "المهمة شاقّة وليست سهلة".

تعارض المصالح

و وافق مجلس الأمة بالإجماع بالمداولتين الأولى والثانية على التقرير الحادي والأربعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات ومشروعات بقوانين بشأن حظر تعارض المصالح وقواعد السلوك العام،

وتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

وقال وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فهد العفاسي عقب الانتهاء من التصويت إن لهذا القانون "أهمية خاصة في تعزيز الشفافية في العمل بالقطاع العام إذ يفرض حوكمة هذا القطاع كما يعد مطلباً دولياً في مجال التشريع لمكافحة الفساد".

طلبات المناقشة

و وافق المجلس على طلب مقدم من بعض النواب المناقشة وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي، حيث عرضت الحكومة شرحاً تفصيلياً عن البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية (استدامة).

و (استدامة) هو برنامج تنفيذي متكامل مبني على جداول زمنية واقعية تهدف الدولة من خلاله إلى زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني عبر إدخال الإصلاحات اللازمة لتحسين البيئة

القانون بتعديل بعض أحكام قانون محكمة الأسرة الصادر بالقانون رقم (12) لسنة 2015، والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 13/02/2018م، (التقرير الثامن والثمانون للجنة الشؤون الداخلية والدفاع).

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 52 عضواً وعدم موافقة 5 وامتناع عضو واحد، وأحال المجلس القانون إلى الحكومة.

و وافق المجلس على اقتراح نيابي بإضافة مادة جديدة على مشروع القانون تنص على التالي أن "تكون الأولوية في التعيين بالجيش للكويتيين ثم من أبناء الكويتيات ثم غير الكويتيين من حملة إحصاء 1965 أو من ثبت وجود أصولهم بالكويت قبلها ثم من غير الكويتيين من أبناء العسكريين".

وتضمن التعديل أنه في حال الاستعانة بخبرات أو استشاريين غير كويتيين يشترط أن يكونوا من أصحاب تخصصات نادرة أو لا يوجد كويتيون يشغلونها.

و أكد النواب خلال المناقشة أن التعديل يعالج النقص في القانون الحالي ويتيح فرصاً أمام من ضحوا في سبيل الكويت، كما أنه يلبي حاجة الجيش من مختلف التخصصات.

من جهته أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد عن شكره لأعضاء المجلس وخاصة أعضاء لجنة الداخلية والدفاع، معتبراً أن الموافقة على القانون تعني بناء لحمّة وطنية تجمع ولا تفرق بين أحد.

محكمة الأسرة

أقر مجلس الأمة المداولة الثانية لمشروع

في الجلسة العادية المنعقدة في 20 مارس 2018

المجلس ناقش تعديل قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان



قاعة عبدالله السالم

بينها لمواجهته. وذكر النائب عبد الله فهاد أنه تقدم بسؤال عن رؤية الحكومة لحل القضية الإسكانية، مشيراً إلى أن وزارة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري انتصرت للعناصر الكوبيتية ذات الكفاءة وأوقفت سرقة مليونية في ممارسة مشروع مدينة المطلاع.

وردت الوزارة بأن التوصيات الثماني عشرة الناتجة عن استجواب الوزير السابق قيد المناقشة، مؤكدة حرص الحكومة على إزالة العوائق أمام مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الإسكاني.

من جهته قال النائب صالح عاشور إن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء رفض الرد على سؤال عن عدد غير الكويتيين في بعض الوظائف بحجة عدم الدستورية.

الديوان الوطني لحقوق الإنسان

ناقش مجلس الأمة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق

الإنسان. ويهدف الاقتراح بقانون إلى تصحيح الوضع غير الدستوري المتمثل بتسمية رئيس المجلس إدارة الديوان ونائبه بموافقة مجلس الأمة، حيث إن ذلك الأمر يعارض مبدأ الفصل بين السلطات حسب ما يرى مقدمو الاقتراح.

و أكد نواب أهمية قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان، محمّلين الحكومة مسؤولية عدم تنفيذها رغم إقراره منذ أكثر من عامين.

وطالبوا بعدم خضوع ديوان حقوق الإنسان أو أي جهة رقابية تحت الإشراف الحكومي، مستغربين أن ترابح انتهاكات حقوق الإنسان من جهة أخرى قال المستشار أمين بن عبد الله السليمان.

تقدم بسؤال عن الشقق المفروشة، وأن البلدية أجابت بأنها ليست المعنية بإصدار التراخيص مضيفاً أن (الداخلية) أكدت أن المعني بشروط الأمن والسلامة هي البلدية.

ورد وزير الداخلية بأنه ذكر أن اشتراطات تأجير الشقق المفروشة هي الالتزام بالأداب العامة ومنع تأجيرها للعزاب وأن كل عمارة للشقق المفروشة بها كاميرات مراقبة.

ومن جانبه قال النائب رياض العدساني إنه توجه بسؤال إلى وزير التجارة عن جهاز حماية المنافسة لأن هناك احتكاراً وغلاء مصطنعاً يجب على الجهات المعنية التنسيق

الشركات لإقامة مصنع الحديد والصلب. وفي شأن آخر قال الرومي إنه تم رفض مناقصة التصميم وبناء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المطلاع من قبل المناقصات التي اشترطت فصل التصميم عن البناء.

الأسئلة

استعرض مجلس الأمة عدداً من الأسئلة النيابية وردد الوزراء عليها. وفي هذا السياق رد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح على سؤال برلماني للنائب علي الدقباسي بشأن عدد الإصابات والوفيات نتيجة حوادث السير خلال خمس السنوات الأخيرة.

و أكد الجراح أهمية تعاون مجلس الأمة في إصدار قوانين وتشريعات تحد من ظاهرة الاستهتار في القيادة وارتفاع عدد حوادث

الرد على الأسئلة يحدث أحياناً لمجلس الأمة وهو محل تقدير النواب طالما أن المعلومات التي يطلبها النواب سوف تأتي صحيحة.

و لوجوا باستجواب الوزراء الذين يتغيبون عن حضور اللجان البرلمانية، مؤكداً أن التمثيل الحكومي في اللجان لا يرقى إلى اتخاذ قرار.

و فغن نواب خطوة وزير الداخلية بتحويل مصروفات بند الضيافة في الوزارة إلى النيابة العامة، مطالبين بتحويل ومحاسبة المتسببين إلى النيابة أيضاً.

وفي مداخلة له نفى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي تخصيص أرض صناعية لإقامة مصنع الحديد والصلب لمصلحة إحدى الشركات الأجنبية.

وقال الرومي إن الهيئة العامة للصناعة ستعظر في الطلبات المقدمة إليها بشأن اختيار

المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2016/2017 إلى اللجنة الإسكانية للاختصاص.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها إعادة تكليف اللجنة التحقيق فيما أثير من قضايا أثناء مناقشة ميزانية هيئة الاستثمار للسنة المالية 2007 – 2008 على أن تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن خلال شهر.

مداخلات النواب

أبدى نواب استيائهم خلال مناقشة بند الرسائل من تأخر الرد على الأسئلة البرلمانية، خاصة أن إجابة بعض الوزراء تأتي مبهمه، مؤكداً أن عدم الرد على الأسئلة يضع الوزير المسؤول تحت المساءلة.

و اعتبروا أن طلب بعض الوزراء تمديد فترة